واستفسر عن تأخر مراسلات الصليبية

الخنفور لوزير «الإسكان»: لماذا قُلّصت قسائم جنوب القيروان إلى 400؟

سعد الخنفور

قدم النائب سعد الخنفور حزمة أسئلة إلى وزير الدولة لشؤون الإسكان تتعلق بتقليص أعداد القسائم في منطقة جنوب القيروان إلى 400 قسيمة فقط «على الرغم من الوعود الحكومية السابقة التي أكدت أن عدد القسائم لا تقل عن 2300 قسيمة».

وأكد الخنفور في سؤاله أن الشفافية الحكومية غابت عن ملف جنوب القيروان «وللأسف المتضرر الوحيد من هذه السياسية وغياب الرؤية كانت الأسر والمواطنين الذين رفضوا التخصيص في مناطق أخرى كمنطقة «جنوب سعد العبدالله» في أوقات سابقة لأصحاب الطلبات الاسكانية من 2001 وما قبلها».

وسأل الخنفور وزير الدولة وزير الإسكان في سؤاله عما وصلت إليه الأمور من تنسيق المؤسسة العامة للرعاية السكنية مع الهيئة العامة للزراعة في شأن الأشجار الموجودة بالمنطقة وطالب تزويده بالاقتراحات البديلة لا سيما أن هناك آراء تشير إلى الإبقاء على الأشجار المعمرة فقط والتعامل مع الأشجار بأفضل السبل لزيادة عدد القسائم للمواطنين.

واستفسر الخنفور في سؤاله عن المناطق السكنية المرتبطة بجنوب القيروان وأهمها منطقة الصليبية وأسباب بطء المراسلات بين المؤسسة والجهات الحكومية الأخرى والذي أضر بشريحة كبيرة من المواطنين وزاد الأمر تعقيدا بعدما اصبحوا ضحية للقرارات المتخبطة والدور المستندية العقيمة على مدار السنوات السابقة.

فهاد: تخفيف ساعات العمل للأرملة ورعاية سكنية لمن بلغت الأربعين ولم تتزوج

عبدالله فهاد

تقدم النائب عبدالله فهاد باقتراحين برغبة يخصان المرأة؛ الأول إصدار تعميم لتخفيف ساعات العمل عن الموظفة الأرملة، والثاني منح الكويتية الأرملة التي ليس لها نصيب بحصة سكنية، والمرأة التي بلغت سن الأربعين وما فوق ولم تتزوج الحق في تقديم طلب رعاية سكنية وتخصيص وحدة سكنية وبدل إيجار.

سأل وزير التجارة عن خطة تفادي ارتفاع الأسعار جراء الأزمة العالمية

المسعود: اقتراح «عمليات التجميل» ينظمها ولا يلغيها

فهد المسعود

قال النائب فهد المسعود إن لغطا أثير حين قدمت وزملاء اقتراحا بقانون يتعلق بالعمليات الجراحية التجميلية، مؤكدا أنه قانون لتنظيم عمليات التجميل وليس وقفها وسيضع حدا لأي تلاعب واستغلال للناس وتعريض أرواحهم للخطر.

وأوضح المسعود أن «القانون حدد اجراء عمليات التجميل في المستشفيات العامة والخاصة المرخصة»، مشددا على أن القانون يمنع اجراء عمليات التحويل الجنسي والوشم، ويسمح بإجراء عمليات الوجه واليدين اذا كان فيها ضرر، وإن ثبت الضرر الواقع بعد عرض الأمر على اللجنة التي شكلها القانون وهي تتألف من أطباء فلا ضير من اجراء العمليات ولكن يجب اخطار الداخلية من باب أمني.

وذكر المسعود «القانون نص على عقوبة الحبس 5 سنوات لمن يخالف أو غرامة الف دينار او احدى العقوبتين»، مذكرا أن القانون تنظيمي وحماية للمجتمع من استغلالية البعض التجارية، لافتا إلى القانون حظر على القصر اجراء العمليات إلا بموافقة ولي الأمر.

وفي موضوع منفصل، قال المسعود «قدمت سؤالا برلمانيا لوزير التجارة يتعلق بالأخبار المتعلقة بالأزمة العالمية الخاصة بارتفاع اسعار الحبوب والأرز والكويت ليست بمنأى عن ارتفاع الأسعار» مشيرا إلى أن الهند أعلنت حظر تصدير الارز الابيض ما تسبب في شح وجوده في الأسواق فضلا عن انسحاب روسيا من اتفاقية الحبوب.

وأضاف «تمحورت أسئلتي للوزير عن خطة الوزارة لتفادي ارتفاع الأسعار وتأثير ذلك على الكويت، بالإضافة إلى احتياجات الكويت للأرز الأبيض والحبوب، متسائلا عن حجم المخزون الاستراتيجي وهل هناك خطة لشراء مزارع من الدول المنتجة؟».

للاطلاع على أوضاع السجناء والخدمات التي تقدم لهم

«تعزيز القيم» و«حقوق الإنسان» البرلمانيتان زارتا السجن المركزي

جانب من زيارة أعضاء اللجنتين للسجن المركزي

الاجتماع مع إدارة السجن

قامت لجنتا تعزيز القيم والدفاع عن حقوق الإنسان البرلمانيتان أمس بزيارة ميدانية الى السجن المركزي للاطلاع على أوضاع السجناء والخدمات التي تقدم لهم والوقوف على المشاكل والمطالب الخاصة بهم.

وضم الوفد رئيس اللجنتين النائب محمد هايف ومقرر لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان النائب د. فلاح الهاجري وعضو اللجنتين النائب فهد بن جامع.

تفقد السجناء والنظر في احتياجاتهم

شمول الأم الكويتية التي ترعى معاقا غير كويتي على رأسها

العصفور: توافق مع الحكومة بشأن معظم التعديلات النيابية على قانون ذوي الإعاقة

جانب من اجتماع لجنة شؤون الإعاقة البرلمانية

ناقشت لجنة شؤون ذوي الإعاقة في اجتماعها الرابع أمس الاثنين عددا من الاقتراحات بقوانين بتعديل القانون رقم (8) لسنة 2010 بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بحضور مسؤولي الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة.

وقال رئيس اللجنة النائب سعود العصفور في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة ان الاجتماع شهد كثيرا من التوافق ما بين أعضاء اللجنة ومسؤولي الهيئة في كثير من الأمور الخاصة بتعديلات هذا القانون.

وبين العصفور أن من أهم هذه التعديلات شمول الأم الكويتية التي ترعى معاقا غير كويتي بهذا القانون لتحصل على ذات المزايا التي تحصل عليها الام الكويتية التي ترعى معاقا كويتيا.

وأضاف أن الكويتي المكلف برعاية معاق من غير الكويتيين سواء كان زوج أو زوجة أو قريب حتى الدرجة الثانية يشملهم هذا التعديل.

وكشف العصفور عن اصرار اللجنة على شمول فئة اضطراب التوحد وفئة متلازمة الداون بالخدمات التعليمية المقدمة في هذا القانون بشكل صريح، لمعالجة ما تعانيه الفئتين بشكل واضح من قصور في هذا الجانب.

ولفت إلى أن القانون الحالي ينص على شمول جميع ذوي الإعاقة بجميع فئاتهم ولكن رأينا أن يتم النص بشكل واضح ومباشر على هاتين الاعاقتين نظرا للتطبيق العملي الذي أدى إلى وجود قصور في هذا الجانب.

وقال العصفور إن من ضمن الأمور الأخرى التي تناقشها التعديلات ما يتعلق بالحاق مدارس ذوي الإعاقة بوزارة التربية لتعنى جهة واحدة رسمية بالتعامل مع المدارس الخاصة التي تقدم خدماتها لذوي الإعاقة، من حيث الترخيص والمتابعة وتحديد الأجور وتحديد القوانين المنظمة للأمر.

وأوضح ان دور هيئة شؤون ذوي الإعاقة سيكون اشرافيا رقابيا للتأكد من جودة التعليم المقدم والتزام هذه الجهات بها، منوها إلى ان الحضانات المختصة بشؤون ذوي الإعاقة ستبقى تابعة لها.

وأشار إلى أن أحد التعديلات ينص على تخفيف ساعات العمل لمن يرعى معاقا إعاقة بسيطة، وتعديل آخر يلزم الهيئة أو الحكومة بتزويد الإعاقات البسيطة بما فيها الإعاقة السمعية بالأجهزة التعويضية مثل السماعات أو غيرها.

وقال العصفور ان من الأمور التي لم تصل اللجنة الى اتفاق بشأنها حتى الان مع الهيئة هي التعديل الذي يقضي بوجود مكلفين اثنين للإعاقة الشديدة، حيث تتباين المواقف ما بين اللجنة والهيئة في هذا الأمر.

وأشار إلى أن هناك بعض المواد التي تخرج عن نطاق اختصاص الهيئة تختص بها جهات أخرى في الدولة مثل التأمين الصحي للمعاقين، موضحا أن هذا الأمر سيتم نقاشه مع القطاع الطبي الخاص للتأكد من مدى قدرتهم على توفير مثل هذه الخدمات، وسيكون هناك اجتماع مع وزارة الصحة للبحث في هذا الأمر.

ولفت الى ان اللجنة ستناقش ما يخص تخفيض سن تقاعد المعاق وتخفيض سن تقاعد المكلف مع المؤسسة العامة للتأمينات قريبا.

وأكد العصفور في ختام تصريحه أن اللجنة سوف تعمل بكل إصرار على تعديل هذا القانون ومعالجة كل القصور الموجودة فيه وتلافي السلبيات التي ظهرت ونتجت عن التطبيق العملي للقانون.

حمدان العازمي يقدم حزمة استفسارات عن برنامج عمل الحكومة

أعلن النائب حمدان العازمي، عن تقديمه، أمس، ملاحظات في شأن برنامج عمل الحكومة عملا بنص المادة 98 من الدستور، مضيفا «أنتظر ردود الحكومة على هذه الملاحظات والاستفسارات». وتضمنت ملاحظات العازمي استفسارات في شأن برنامج عمل الحكومة، إلى سمو رئيس مجلس الوزراء:

1 – تزويدي بفريق العمل الذي قام بإعداد خطة العمل مع محاضر الاجتماعات التي عقدت متضمنا تقريرا مفصلا بأسماء وخبرات الذين اعدوا البرنامج؟

2 – تزويدي بالعقود المبرمة مع الشركات الاستشارية التي ساهمت في كتابة برنامج عمل الحكومة مع ذكر جنسياتهم ومحل اقامتهم والتكاليف التي دفعتها وزارة المالية من مصاريف نقل وسكن واي مصاريف أخرى انفقتها الدولة؟

3 – إفادتي بالتأشيرات الاستثنائية التي صدرت للجنسيات التي ساهمت في كتابة برنامج عمل الحكومة ضمن الشركات الاستشارية مع تزويدي بالمعلومات التي أعطيت لهم والردود التي جاءت من قبلهم متضمنة جميع التفاصيل؟

4 – إفادتي بالمسؤول الإداري الذي كتب برنامج عمل الحكومة مع خبراته الوظيفية والاعمال المنوطة به والمكافآت التي يتقاضاها من الدولة شاملة جميع الجهات؟

5 – هل قامت وزارة المالية بأخذ رأي الجهات المختلفة عن الدولة وهل قامت بالاجتماع معهم يرجى تزويدي بجميع المراسلات والاجتماعات والمواعيد والاشخاص من ممثلين الجهات مع مسمياتهم الوظيفية والمحاضر الداعمة لذلك؟

6 – ماهي الأسس والمعايير والاطر والنماذج الاقتصادية التي استندت عليها وزارة المالية في كتابة برنامج عمل الحكومة؟

7 – ما هي العوائد المرجوة على الاقتصاد الوطني في حال تنفيذ برنامج عمل الحكومة بما يتعلق في الجانب الاقتصادي والاستثماري؟

8 – هل قام وزير المالية بالاجتماع مع الوزراء المعنيين في تنفيذ الخطة ؟ ان كان نعم تزويدي بالاجتماعات التي عقدت مع المحاضر المؤكدة على ذلك؟

9 – إفادتي بالشركات التي تعاقدت معها وزارة المالية في تنفيذ برنامج عمل الحكومة متضمنا تاريخها الوظيفي والانجازات والخبرات التي قامت بها مدعمة بالميزانيات المالية ومركزها والخبرات الدولية التي قامت بها مع السير الذاتية للمسؤولين فيها؟

10 – هل قامت الوزارة بالاستعانة بالخبرات الوطنية في كتابة برنامج عمل الحكومة؟ مع تزويدي بأسماء الفريق الوطني ان وجد مع خبراتهم؟

11 – لوحظ ان اغلب ما جاء في مشروع عمل الحكومة هي مشاريع خاصة للجهات، ماهي الأسس والمقاييس المستخدمة ليكون المشروع ضمن برنامج عمل الحكومة؟

12 – غاب عن مشروع عمل الحكومة الإصلاحات السياسية والديموقراطية، ما هو السبب في اغفال تلك الإصلاحات عن برنامج عمل الحكومة؟

13 – نمى إلى علمي بأن بعض المشاريع في برنامج عمل الحكومة هي جزء من الاستحقاقات الدولية والاممية ما الدافع في وضعها ضمن برنامج عمل الحكومة؟

14 – هل تضمن الفريق الذي أعد الخطة متخصصين في التمويل والاقتصاد والقانون والادارة العامة والتسويق وغيرها من المؤهلات التي تخدم الخطة وفق الاختصاص او غير ذلك يرجى تزويدي بالمؤهلات التي أعدت الخطة؟